المجتمع المدني العربي (الصعوبات والمعوقات)

د. إلهام البودالي وديـــع
كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة غريان.

المقدمـــة

لقد أعيد إحياء مصطلح المجتمع المدني بعد ربيع الثورات العربية؛ نظراً لمساهمته في إذكاء نار الثورة والتغيير، فالتمرد الذي عاشته المنطقة والذي انتهى بالإطاحة ببعض أنظمتها الاستبدادية ومحاولة أنظمة أخرى تعديل سياساتها بما يتناسب مع المطالب العامة لمواطنيها أعاد النظر في أهمية هذه المنظمات ودورها السياسي والاجتماعي والثقافي داخل المجتمع العربي، مع العلم أنها لم تلعب دورا في التغيير والتطوّر إلا في فترات محدودة ومع ذلك مازالت الآمال معلقة على قدرتها في المساهمة في تحديث مجتمعاتنا وتطوير مؤسساته.

تحاول هذه الورقة تتبع المراحل التي مرّ بها مفهوم المجتمع المدني ليصبح أداة قادرة على أداء وظائفه بشكل يتناسب مع احتياجات المجتمع الغربي، ومحاولة معرفة الأسباب التي تحول دون قدرته على فرض وجوده كفاعل تنموي في مجتمعاتنا، ولهذا تسعى الدراسة لمعرفة طبيعة العلاقة بينه وبين الدولة العربية وأهمّ المعوقات التي تحول دون عمل هذه المنظمات، ولهذا سيقوم الباحث بطرح عدة تساؤلات:

لماذا عجزت منظمات المجتمع المدني العربية عن إثبات وجودها على الرغم من أهميتها وقدرتها الفائقة على المساهمة في التغيير؟ وماهي أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام عملها وتطورها؟ وهل هذه الأسباب داخلية تخص البيئة أم أنها دخيلة عنها مثلا؟ والسؤال الأهم هو لماذا لم نعرف . نحن العرب . تطورا لهذا المفهوم كما هو الحال في الفكر الغربي؟

ستحاول هذه الورقة توضيح الأسباب التي يُعتقد أنها قد تكون المعطل لحركة المجتمع المدني وسنفترض أن عالمنا العربي هو بيئة غير صالحة لنمو هذا النوع من التنظيمات لأسباب تتعلق بالبنية الثقافية العاجزة عن مواكبة تطور هذا المفهوم إضافة إلى أسباب أخرى مادية تتعلق ببنية المجتمع والدولة وسنوجزها في:

. تناقضات الدولة العربية الحديثة.

. الخلل القيمي الذي يعاني منه المجتمع.

. أسباب تتعلق بالبنية الأساسية لهذه المنظمات مع غياب البيئة الداعمة لهذا النوع من الثقافة.

ولكي نستطيع تحليل هذه الأسباب سنستخدم المنهج التاريخي لتتبع الأفكار التي رافقت تطور هذا المفهوم منذ ظهوره، والمنهج التحليلي لدراسة أهم الأسباب التي تقف عائقا أمام نمو هذا النوع من المنظمات بشكل صحيّ يخدم المجتمع، وسنقوم بتقسيم هذه الورقة إلى مطلبين: الأول، يتناول تطور هذا

المفهوم تاريخيا مع التركيز على أهمّ المحطات الفكرية التي مرّ بها، أمّا المطلب الثاني، فسيتناول أهمّ المعوقات التي وقفت حائلا أمام بناء مجتمع مدني عربي.

المطلب الأول: المجتمع المدني (التعريف والتطوّر الفكري)

يحاول هذا المطلب استعراض أهمّ التعريفات التي تناولت هذا المصطلح بالشرح أو التفسير وأهمّ التطوّرات الفكرية التي رافقت هذا المفهوم منذ بداياته الأولى.

. المجتمع المدني (التعريف ودلالة المفهوم).

على الرغم من قدم مفهوم المجتمع المدني فإنه لا يوجد له تعريف دقيق ومحدد، فلو رجعنا للموسوعات الكبرى سنجد أن أكثر العلوم التي اهتمت بدراسته كالفلسفة وعلم السياسة لا يوجد بها ما يحدد معناه بشكل متكامل، فبعضها اكتفى بسرد تطوّره التاريخي دون التطرق لتعريفه، أمّا البعض الآخر فقد ذكره كمكوّن دقيق لمفاهيم أخرى ارتبطت به كالعصيان المدني، القانون المدني .....وغيرهما[1]، وهناك قواميس تناولته على أنه عكس كل ما هو عسكري أو ديني [2]، ومع ذلك فقد حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين وضع

---

[1] ـ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، ط5، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص (35، 38).

[2] - Le Robert Mini langue francaise et noms propres ،(Italie ,1996) ,P655

إطار عام لتعريفه إلا أنهم لم يتفقوا بشكل كامل على مفهوم دقيق له، فمثلا ألكسيس دي توكفيل عرفه بأنه السلطة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم اليها المواطنون بكل عفوية، وهي صانعة الوضعية الفكرية والأخلاقية للمجتمع [1]، أمّا ريموند هينيبوش فيرى بأنه "شبكة اتحادات طوعية التكوين تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت ذاته تعمل على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، تشارلز تايلور بدوره عرفه على أنه "أبعاد الحياة الاجتماعية التي لا يمكن الخلط بينها وبين الدولة أو هضمها فيها، كوهين يشير إلى عالم ثالث يتم تمييزه عن الاقتصاد والدولة وهو المجتمع المدني، أمّا فالرز فيرى أن المجتمع المدني هو مجموعة من الشبكات العلائقية التي تشغل حيز الرابطة الإنسانية الحرة والتي تكونت من أجل العائلة والمعتقد والاطار الأيديولوجي"[2]

المفكرون العرب اختلفوا بدورهم في وضع تعريف محدد له على الرغم من أن أغلبهم يرى أن هذا المفهوم نشأ وترعرع وتطوّر ضمن إطار الفكر الغربي، واتخذ في كل مرحلة مفهوما مغايرا حسب ما يمليه عليه الواقع التاريخي لأوروبا الغربية [3]، وهذا المنظور هو الأقرب للواقع إذ أنه يركز على التطوّر الفكري والمفاهيمي للمجتمع الغربي والذي لا يتفق مع التطوّر الفكري للمجتمع العربي .

---

1 - أمال وشنان، جلال خشيب، الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر دراسة في التطوّر الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، تركيا، 2016، ص 21.

2 - نيرا تشاندهوك، أوهام المجتمع المدني، ترجمة: عبد المجيد عبد العاطي، المحروسة للنشر، القاهرة، 2009 ص38.

3 - منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة

سعد الدين إبراهيم يرى أنه: "مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف "أما عبد الحميد الأنصاري فيعرفه بأنه المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع الأمر الذي يؤدي لإيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل العام .[1]

ويُلاحظ على المفكرين العرب انقسامهم إلى اتجاهين : الأول يرى أن المجتمع المدني يجب حصره في البنى الحديثة فقط ونذكر منهم عزمي بشارة، محمد عابد الجابري وسعد الدين ابراهيم واتفقوا على أنه يمثل "مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"[2] أمّا الفريق الأخر ويتزعمه برهان غليون ومحمود عبد الفضيل وعلي عبد اللطيف حميدة فقد تركوا هذا المفهوم مفتوحا أمام البنى والمؤسسات التقليدية، والحقيقة أن هذا الاتجاه أكثر قربا للتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العربي فهم يعرفونه على أنه "مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة

ماجستير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، 2010، ص 18.

1 ـ نادية بونوة، دور المجتمع المدني وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة باتنة الجزائر، 2009، 2010، ص (37، 38).

2 ـ بياض محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2011- 2012، ص 32.

التي تحتل مركزا وسطيا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع المدني من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى"[1]

البنك الدولي من جانبه يعرفه بأنه مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والادارة السلمية للخلافات والنزاعات.

ولقد عرفه بعض الباحثين بتحديد دلالة عناصره:

1. الطواعية: يرتبط هذا العنصر بالإرادة الحرة للفرد في الانتماء إلى المؤسسة التي يرغب بها إمّا لتحقيق منفعة عامة أو الدفاع عن مصالح طبقية أو فئوية، ويرتبط هذا العامل بمميزات عدة كالتركيب النفسي والاجتماعي والبيئي الذي ساهم في تكوين الشخصية.

2. المؤسسية والتنظيم: هو العمل داخل نطاق إداري في إطار برنامج وأهداف آنية، وضمن استراتيجية معينة.

3. الغاية والدور: فاعلية أي مؤسسة أو منظمة ترتبط بمدى الدور الذي تؤديه داخل المجتمع وتتحدد علاقتها بالدولة من خلال مجمل الأدوار

[1] ـ المرجع نفسه، ص 31

والخدمات التي يقدمها، وعدد المنتسبين إليها، وهذا يساهم في خلق قوى اجتماعية جديدة قد يكون لها تأثير يوازي أحيانا سلطة الدولة.

4- الاستقلالية: من الضروري أن تتمتع هذه المؤسسات باستقلالية أي أنها لا تخضع لأي شكل من أشكال التبعية أو الهيمنة لأي جهة سواء كانت داخلية أو خارجية، وأن تكون ذات استقلالية مالية وإدارية.

5- الترابط ضمن إطار منظومة ثقافية وهو ركن قيمي . ثقافي يتمثل في مجموعة المعايير والقيم التي تلتزم بها مؤسسات المجتمع سواء في إدارة العلاقات فيما بينهما، ومن هذه القيم التسامح والقبول بالأخر والاختلاف في الفكر والالتزام بقيم التنافس والتعاون ونبذ العنف[1]، وهذه القيم تجمع كل مؤسسات المجتمع المدني على الرغم من اختلاف أهدافها ومصالحها .

ويضيف هنتغتون معايير أخرى تمكن هذه المؤسسات من الاستمرارية في العمل على الرغم من تطوّر أو اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي يعرفها العالم بشكل عام، نذكر منها على سبيل المثال:

. القدرة على التكيف مع التطوّرات والتغيرات التي قد يواجهها.

1 ـ د. عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان، بغداد، 2013، ص (261، 262).

. التعقد: تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع.

. التجانس وهو عدم وجود صراعات أو انقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني والعمل على إدارة الصراعات بطرق سلمية .[1]

وعلى الرغم من كثرة التعريفات التي رافقت هذا المفهوم، فإنه لا يوجد تعريف شامل له يجمع كل عناصره ويواكب التطوّر الثقافي . السياسي الذي يعرفه المجتمع الدولي.

التطوّر الفكري لمفهوم المجتمع المدني

يرجع تاريخ هذا المفهوم لبدايات التفكير الإنساني، وتعتبر اليونان القديمة هي الحاضنة الأولى له مع بداية الصراع بين ما اصطلح على تسميته (المجتمع السياسي والمجتمع المدني) إلا أن الخلط بينهما كان سببا في بروز خلاف حول ماهية المجتمع المدني، ومبررات وجوده، والاختلافات ما بينه وبين المجتمع السياسي .[2]

[1] - منى هرموش، مرجع سبق ذكره، ص 39 - 40.

[2] - جون أرنيبرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة: حسن ناظم، علي حاكم صالح، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص 21.

أما حديثا، فقد ارتبط هذا المفهوم مع بداية الجدل حول العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكوم، وحدود سلطته تجاه المحكومين وذلك من خلال ثلاثية (السوق والمواطن والدولة) على أساس أن الدولة حيز عام أمّا السوق والمواطن فهما حيز خاص، فالدولة مجتمع سياسي لها مؤسساتها الرسمية أمّا السوق والمواطن فهما مجتمع غير سياسي يتكون من الأفراد والعلاقات المختلفة التي تفرضها ظروف الحياة وما تفرزه من تداخلات اقتصادية . اجتماعية.

هذه العلاقة أثارت العديد من التساؤلات مثلا: هل يمكن تصور وجود مجتمع بدون سلطة سياسية أو دولة؟ وهل يُعقل وجود دولة بدون مجتمع؟ وما هو حدود السياسي داخل المجتمع؟ إلى غير ذلك.

يعتبر توماس هوبز من أوائل المهتمين بهذه الفكرة في سياق اهتمامه بمفهوم الحريّة التي تساهم في انتقال المجتمع من الحالة البدائية الهمجية إلى حالة منظمة أسماها المجتمع المدني "...العامل الأساسي هو الحريّة أو الحق المنظم بالطبيعة أو بالعقل لدى كل شخص يستخدم قوته للمحافظة على طبيعته الخاصة ...إن هذا النوع من الحريّة يكون ممكنا فقط عندما نراعي أو نطبق حدودا معينة وقيودا على السلوك وبتطبيق هذه الحدود على حريتنا ننتقل من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المدني"[1]، جون لوك بدوره تطرق لهذا المفهوم

[1] ـ ستيفن م. دبليو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 27.

خلال حديثه عن حماية الحقوق المدنية خارج البناء الرسمي بوجود ما أسماه بالفضيلة المدنية للتسامح [1].

أمّا جون جاك روسو فأعطي للقوانين أهمّية قصوى في إنشاء الاتحاد المدني "...الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية أو المجتمع المدني يُحدث أو يُوجد تغييرا ملحوظا تماما في الإنسان حيث يستبدل الإنسان عدالة الفطرة في سلوكه ويعطي أفعاله الصفة الأخلاقية التي كانت تنقصها سابقا، في المجتمع المدني يتعلم كل شخص إخضاع مصالحه الخاصة لمصالح المجتمع الكبير ...فالحريّة الحقيقية هي ما يسميها روسو حريّة مدنية والتي تُوجد عندما يريد الأفراد تكييف كل جوانب حياتهم ارتباطا بالإرادة العامة ومن أجلها "[2]

يُلاحظ أن هذا المفهوم استخدم داخل إطار المدرسة الكلاسيكية للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة وتأسست على عقد اجتماعي، وهذا يعني أن المجتمع المدني هو تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية المعتمدة على هيئة سياسية باتفاق تعاقدي قابل للفسخ أكد على:

. قيمة الفرد المواطن وهي قيمة عليا مطلقة.

. قيمة المجتمع المتضامن الملتزم بمقتضيات أخلاقية وقانونية وضرورية لتأسيس الجماعة المدنية.

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص62.

[2] ـ المرجع نفسه، ص 81

. قيمة الدولة ذات السيادة والتي لا تتحقق الا باعتراف المجتمع بها.

تغير هذا المفهوم مع أدم سميت حين أعطاه بعدا اقتصاديا فتطرق للطبيعة الاقتصادية والتجارية وجعله مجتمعا من المبادلات التجارية تحميه حكومة نظامية لا تتدخل في الشأن الداخلي وتكتفي بالاهتمام بالجوانب الخارجية فقط، وبهذا يكون أدم سميت هو أول من وضع أساسا للقطيعة بين الدولة والمجتمع المدني [1].

هيغل اعتقد بأنه يُمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الذي يقع بين العائلة والدولة ولهذا فهو ضرورة مؤقتة يمكن الاستغناء عنها وهو ليس شرطا طبيعيا للحريّة وإطارا طبيعيا عنها فهو يتكون من أشخاص لا يرون غير مصالحهم فهو يمثل مجتمع الحاجة والأنانية عكس الدولة التي هي ضرورة داخلية وخارجية لا يمكن الاستغناء عنها تحت أي ظرف.

ويعترض هيغل على قيام المجتمع المدني على أساس اقتصادي؛ لأن هذا سيكون سببا قويا لزيادة عدد الفقراء نظرا لتركز الثروة في يد الأقلية، فالمجتمع الذي يركز على الأنانية وحب الذات والرغبة في الربح يكون سببا في اضمحلال الأخلاق والحريّة داخله إذا ما تحكم فيه الاقتصاد الذي يتحكم في السوق ولهذا فوجود الدولة أساسي لإعادة ضبط الأخلاقيات [2].

[1] ـ غازي الصوراني، تطوّر مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني، مركز دراسات الغد العربي، غزة، 2004 ص 68.

[2] ـ برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية (الفلسفة الحديثة)، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، الهيئة

كارل ماركس اعتبره بناءً فوقيا يمثل واقع المجتمع البورجوازي الذي يتنازعه الصراع الطبقي (المالكين وغير المالكين لوسائل الإنتاج)، فالتيارات الفكرية التي تضع المجتمع المدني في قمة اهتماماتها تخفي حقيقة هذا الصراع [1].

ألكسس دي توكفيل أعطى لهذا المفهوم مدلولا مغايرا حين اعتقد أن الدولة إذا ما تحكمت في المجتمع المدني باسم المصلحة العامة فسيكون مصيره الاستبداد لا محالة، ولهذا فقد حث الجمعيات في أمريكا . أنداك . على أن تشغل كل الفضاءات المحتملة في المجتمع تخفيفا لطغيان الدولة على الروح الطوعية لديهم هو أساس المواطنة[2] فهو مجال ثالث مستقل عن الدولة والسوق وإن كان يتقاطع معهم في بعض المصالح المشروعة "... المجال الأول تملؤه الدولة ومؤسساتها، يملأ الاقتصاد المجال الثاني وفي المجال الثالث تمتلك الأحزاب والرأي العام والكنائس والجمعيات الأدبية والعلمية والجماعات المهنية" وهذا يختلف تماما عن السوق الذي يعمل بمنطق الحسابات الباردة والدولة التي تعمل بمنطق السلطة فهو يجسد مجموعة مختلفة تماما من العواطف والتفاعلات الإنسانية [3] .

العامة المصرية للكتاب، 2012، ص 31.

[1] ـ ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، ع96، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 567.
http://www.iasj.net/iasj?fullex&alt:4124(13/05/2014 -5:00pm).

[2] ـ أمال وشنان، جلال خشيب، مرجع سبق ذكره ص 20.

[3] ـ نيرا تشاندهوك، مرجع سبق ذكره، 53.

غراشمي غيّر معالم هذا المفهوم عندما جعل منه مجالا للتنافس الأيديولوجي فقد طرح تساؤلات عديدة منها: كيف يمكن استخدام مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة المجتمع الفاشي الشمولي في ايطاليا وإقامة مجتمع شيوعي تحرري؟ ولهذا فقد قام بدراسته ضمن إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية واستخدامها لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية معتبرا أن المجتمع المدني يُدعم السيطرة الثقافية والايديولوجية ولقد خلص إلى فكرة أن التغيير الاجتماعي الذي ينشده الحزب الشيوعي يجب أن ينطلق من المثقفين لأن المجتمع المدني هو المجال الذي تتجلى فيه وظيفة الهيمنة الاجتماعية مقابل المجتمع السياسي أو الدولة "أينما وحيثما تذكر الدولة سواء كانت ذات السلطة المطلقة أو الاشتراكية التي تتكر على شعوبها حقوقهم السياسية والمدنية يمكننا أن نتوقع منطقيا انفجارا لعدم الرضى والمقت العام ضد الاستعباد من هياكل المواطنة والتمثيل [1] .

استخدام المجتمع المدني كأداة للتغيير أو الثورة ظهر إبان التغيرات الاجتماعية السياسية التي عرفتها عدة دول في خضم ما اصطلح على تسميته "الموجة الثالثة" [2] "صحوة المجتمع المدني" مع بداية انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور النخبة الفكرية في أوروبا الشرقية التي ناضلت من أجل الحريّة والانفتاح السياسي، وطرحت فكرة (الثورة من الأسفل) لاستحالة مقاومة

[1] ـ المرجع نفسه، ص 24.

[2] ـ انظر: صمونيل هنتغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، دار سعاد الصباح، الكويت 1993.

السلطات من الأعلى، ففي بولندا مثلا تزعمت الكنيسة الكاثوليكية وحركة التضامن النقابية الاحتجاجات وعملت على إسقاط النظام السياسي القائم وتغيير الخريطة السياسية للعالم مع مطلع تسعينات القرن الماضي، وكان هذا بمثابه إعادة حياة لهذا المفهوم ليُعاد طرحه بشكل يتوافق مع التطوّرات الحديثة مثل:

. عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

. التطوّر التقني (شبكات الانترنيت، الفضائيات ...) سهل التعامل على المستوى الوطني والعالمي.

. شيوع ظاهرة الفساد والتفكير في إنتاج آليات للقضاء على هذه الظاهرة[1].

بعد أن قام الباحث باستعراض تطوّر مفهوم المجتمع المدني بإيجاز، يمكن القول إنه قد مرّ بثلاث مراحل رئيسية:

. مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف إضفاء طابع شعبي على السياسة.

. مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية ومشاركة للدولة التي أصبحت عاجزة عن الوفاء ببعض التزاماتها.

[1] - بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 16 - 17 ديسمبر 2008، ص 2

. مرحلة طفرة المجتمع المدني بحيث أصبح اليوم سلطة اجتماعية على مستوى التنظيم الاجتماعي.[1]

أما عن مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي فهو . للأسف . بلا مضمون ولا تاريخ ويضعنا أمام حالة من الحرج الفكري، وذلك لأن:

. فكرة المجتمع المدني جاءت نتيجة نضال المجتمعات الغربية ضد السلطة التي كانت تجمع بين المدني والديني والعمل على الفصل بينهما.

. المجتمع المدني يجد أساسه الأيديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات وهي الليبيرالية والرأسمالية والعلمانية وهي لا تتفق مع القيم الإسلامية.

. إن الممارسات التي كانت تقوم بها البنى والتشكيلات الاجتماعية فيما يعرف بالمجتمع الأهلي في التاريخ الإسلامي قبل ظهور الدولة القومية العربية لا علاقة لها بالمجتمع المدني بل هي جزء من المجتمعات العشائرية والقبلية والتي يرفضها المجتمع المدني ويحاول تجاوزها [2].

---

1 ـ نادية بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

* ـ هناك من يعتقد أن لمفهوم المجتمع المدني جذورا في الفكر العربي والإسلامي ومن أنصار هذا الاتجاه وجيه كوثراني الذي يؤكد أن مصطلح المجتمع المدني استخدم عند الفارابي وابن خلدون، فالأول كتب عن المدينة الفاضلة والسياسة المدنية حيث ميز بين الدولة السياسة والسياسة المحكومة، وابن خلدون تحدث عن طوائف الحرف والصناعات والتجار وشيخ التجار الذي كان همزة وصل بين هذه الطوائف والقاضي.

2 ـ لعروسي رابح، المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية

إن استخدامنا لهذا المفهوم يُمثل حالة من الضبابية فهو ليس ممارسة واقعية تم تنظيرها ولا تنظير لواقع تمت ممارسته، فالمفكرون العرب أمثال الكواكبي والامام محمد عبده والطهطاوي وخير الدين التونسي وغيرهم أخذوه عن الغرب في محاولة منهم لتجديد الفكر العربي إلا أنه (*) بقي غريبا عن بيئتنا العربية رغم استعماله بشكل كبير ومبالغ فيه خاصة مع ظهور الموجة الثالثة وما ترتب عنها من تغييرات في بعض أبنية الأنظمة العربية ولكن هذا الاستعمال المفرط لا يلغي أن هذا المفهوم غريب عنا خاصة وأن مجتمعنا بشكل عام لم تتبلور لديه السمات الاساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير التي تقوم على قيم أساسية لم يستوعبها بعد كالحريّة والديمقراطية والحوار....وغيرها .

المطلب الثاني: المجتمع المدني العربي (الصعوبات والمعوقات).

إن الأساس الأيديولوجي لفكرة المجتمع المدني توجد في قيم الفكر الغربي ولا تتفق مع قيمنا السائدة لأنه بمثابة نضال بين الشأن الديني والمدني وهذا ما لم تعرفه مجتمعاتنا ولم يُعالجه الفكر العربي بل نُقل الينا عن طريق بعض المفكرين المتأثرين بالفكر الأوروبي والجمعيات والأحزاب مع بداية انهيار الدولة العثمانية وظهور جمعيات تحارب الاستبداد العثماني وتعمل على النهوض باللغة والأمة العربية مثل جمعية "العربية الفتاة" في سوريا و"المنتدى الأدبي"

المصطلح، ع30، حوليات جامعة الجزائر، ص 102.

www://pmb.univ-saida.dz/budspopac/index.php?lvl=notice-display&id=10939(1/5/2021-12:00AM).

و"الجمعية القحطانية" ... وغيرها، وتغير طابع هذه الجمعيات من محاولة البحث عن الذات والحريّة المدنية إلى مواجهة الاستعمار ومحاربته لتتحوّل بعد ذلك لجمعيات وأحزاب إلا أن فكرة المجتمع المدني كوسيط بين المجال العام والخاص بقيت بعيدة عن البيئة والفكر العربي مما يجعلنا نتساءل عن:

ماهية المعوقات التي حالت دون تطوّر هذا المصطلح عربيا، وماهي الأسباب التي تُؤجل أو تمنع انبعاث مجتمع مدني عربي؟ ... أهي القيم السائدة التي تتسم بالفردية أم أن البيئة الثقافية لا تصلح لهذا النوع من الفكر الاجتماعي؟ ...أم هي البيئة السياسية التي تُعيق كل ما قد يقف أو يحد من سلطانها؟

سنحاول دراسة أهمّ المعوقات التي قد تكون سببا في عدم وجود مجتمع مدني عربي فاعل.

أولا: الدولة العربية والمجتمع المدني

ليس من العدل مقارنة نشأة الدولة الوطنية في أوروبا بنشأة الدولة العربية، فالأولى كانت تطوّرا طبيعيا لتاريخ ونضال سياسي أمّا الثانية فهي مصطنعة نتيجة للصراع الاستعماري الدائر في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى (اتفاقية سايكس بيكو، معاهدات الحماية ....) وما نتج عنه من تقسيم عشوائي للدول أشبه ما يكون بالإقطاعيات التي اعطتها الدول المستعمرة استقلالها فهي في أساسها لا تعبر عن حاجة اجتماعية . ثقافية أو سياسية بل هي عبارة عن

مجموعة من المؤسسات الجوفاء والتي لا يلقى فيها المواطن العربي ما يمثله ولا ما يرمز لثقافته، ولهذا نلاحظ أن:

1. الدولة القطرية ارتبطت في أذهان الكثيرين بالاستعمار وكأنها إعادة إنتاج للموروث الاستعماري وتكريس لهيمنته من جديد، فالدولة وجهازها البيروقراطي مشمول برعاية الاستعمار ولهذا فهي ليست وليدة الحاجة أو تعبير عن مجموع رغبات أفرادها بل هي بناء فوقي أنشأ لخدمة استراتيجية استعمارية.

الدولة نصبت نفسها مكان المجتمع وأنجزت معظم وظائفه، فبانت المشاركة السياسية أمرا مستحيلا بالنسبة للمواطن الذي يشعر بالاغتراب اتجاهها، فهو يشعر بالغربة والخيانة أو ما يمكن أن نطلق عليه (خيانة الرؤية الوطنية)؛ لأن النضال ضد المستعمر هو عبارة عن خيالات متحمسة لمستقبل مشرق وبراق خانته هذه الدولة عندما أعادت إنتاج القمع بتحالفها مع الاستعمار.

المواطن وجد نفسه في مواجهة العزلة والعودة الطوعية للبنى الاجتماعية الأولية بحثا عن الأمان الذي عجزت الدولة عن توفيره له [1] وهذا يعني ضمنا أننا في مواجهة أزمتي المشاركة والشرعية لارتباطهما الشديد ببعضهما البعض، فالعزوف عن المشاركة السياسية وما يقابلها من سلبية تمثل في أساسها أزمة شرعية، فالنظام السياسي يفقد شرعيته في نظر المواطن إذا شعر هذا الأخير

[1] ـ د. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993، ص 87.

بعدم الانتماء وأصبحت القيم التي يمثلها لا تتناسب مع قيم الفرد هذا التباعد هو لب الأزمة التي تعاني منها الدولة العربية الحديثة .

2. إن ترسيم الحدود السياسية للدول العربية بشكل تعسفي لم يأخذ بعين الاعتبار امتداد القبائل والعصبيات مما تسبب في انقسام قبائل إلى اثنتين وأحيانا ثلاثة مما خلق في ذهن المنتمين لهذه العصبيات نوعا من التمرد على السلطة المركزية التي لم تراعي الانتماء الاولي لهذه الجماعات وفي ذات الوقت عجزت عن إعطائهم البديل وهذا خلق حالة من الاغتراب كانت السبب في ضعف الولاء نحو الدولة.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت من الدولة العدو التقليدي والرمز المثالي للاستبداد والقمع فهي تتصف بأنها:

أ . دولة مركزية ذات سلطة مطلقة.

ب . دولة غير ديمقراطية وغير تمثيلية، حيث أنها لا تفترض وجود اختلاف بين مصالح الفئات المختلفة المكونة لها.

ج . دولة ذات نزعة قومية أو وطنية بمعنى أنها تهدف إلى الحفاظ على ذاتها وتقاليدها الموروثة ورافضة للتجديد.

د . دولة ذات طابع استبدادي قانوني تستخدم القانون والقواعد القانونية للحفاظ على سلطتها في مواجهة مواطنيها، فدساتيرها مثلا ليست سوى مجموعة

من القواعد والنصوص والأحكام المنقولة عن دول أخرى ولا تعبر عن طبيعة البيئة العربية أو طبيعة المشاكل اليومية أو حتى المعتقدات والعادات التي يجب أن يتضمنها أي قانون، ولا تعالج المعوقات التي تقف حائلا ما بين المواطن والسلطة الحاكمة، ولهذا فهي . السلطة . تنظر بارتياب لكل المؤسسات أو الكيانات التي تمثل أو تحاول تمثيل المواطن وترمز لسلطته.

المجال السياسي حكر على السلطة الحاكمة ولا مكان فيه لأي شركاء أو تفاعلات سياسية "...أصبح كل ما هو عام ومشترك مجالا محرما لا يجوز لأفراد المجتمع النظر أو الخوض فيه، باعتبار أنه تم تحديد أهدافه ووسائله بشكل نهائي من قبل السلطة التي احتكرت المجال السياسي"[1] .

إن احتكار هذا المجال يعني هيمنة السلطة التنفيذية والشخصانية للسلطة الحاكمة على مقاليد الحكم بشكل مباشر من دون إعطاء حق المشاركة لأي طرف أخر مما يجعلها سلطة استبدادية بامتياز، ففي المغرب مثلا تمكنت السلطة المخزنية من تدعيم سلطتها المطلقة عن طريق تهميش كل الفرقاء السياسيين

(أحزاب معارضة مثلا) وعملت على إعادة تشكيل الوسائط التقليدية في البوادي وإعادة احياء الرموز التقليدية (التي تدعم ثقافة الخضوع) كما عملت جاهدة على اضعاف السلطة التشريعية على حساب تقوية سلطتها التنفيذية في

[1] ـ صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني (المعنى والسلطة)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012، ص 54.

غياب واضح ومقصود لكل الشركاء السياسيين من أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني[1].

ثانيا: طبيعة علاقة المواطن العربي بالسلطة السياسية

إن مشروع التحديث الذي تبنته أغلب الدول العربية قام على أساس الحزب الشمولي الواحد أو الحاكم الأوحد سواء كان ملكا أو رئيسا، وتكمن خصوصية هذا التحديث في انفصاله تماما عن الديمقراطية سواء في مفهومها الليبرالي الغربي أو ذاك المتعلق بالتوزيع العادل للثروة الوطنية وتوجيه التنمية وفق اختيارات اقتصادية . اجتماعية تخدم مصالح الطبقات الكادحة، وهذا الانفصال شكل جوهر أزمة الطبقة المتوسطة (دينامية السلطة، قضايا التحديث، التحرر...).

النخبة المسيطرة على السلطة عملت . بشكل فعال . على إفراغ العملية السياسية من كل أشكال المعارضة فألغت المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع وبهذا لم يعد هناك فضاء عمومي لممارسة المنافسة السياسية السلمية والمشاركة السياسية والصراع الديمقراطي ولهذا تعاني السياسة من فقدان الأسباب التي تجعلها دينامية من ديناميات تطوّر الاجتماع الوطني بل إنها تعتبر (فعلا ممتنعا في أفضل الأحوال)[2] ناهيك عن عجز النسق الثقافي عن

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص (18، 19)

[2] ـ عبد الإله بلقزيز، خير الدين حسيب وأخرون، لمعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

استيعاب المتغيرات التي رافقت عمليات التحديث المشوهة لأغلب الدول العربية فهو مثلا عجز عن إيجاد تبريرات لشرعية نمط الإنتاج السائد ونمط التوزيع، ولم يتمكن من ربط الهوية بهذا النمط السائد من الإنتاج، وبشكل عام فشل في إيجاد تفسيرات للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية داخل نطاق الدولة العربية الوليدة، وهذا خلق أزمات على مستوى الهوية والشرعية والمشاركة السياسية وغيرها ....، هذا العجز ترك المواطن في مواجهة غير متكافئة مع السلطة الجديدة التي اعتبرته عدوا يجب إقصاؤه واستعباده، ومن جانبه لم يستطع هذا الأخير التأقلم مع هذا الكيان في غياب الدعم الثقافي والاجتماعي الذي كان من الممكن أن يجد قواسم مشتركة بين الطرفين أو على الاقل محاولة فهم العلاقة بينهما في ظل التغيرات الحديثة والتطوّر السريع فكانت النتيجة أن تسلطت الدولة (الدولة الاستبدادية الديمقراطية) وسيطرت بشكل تعسفي على كل شرايين الحياة السياسية والاقتصادية. [1] .

ولفهم طبيعة هذه السلطة يجب أن نسلط الضوء على ثلاثة أنماط منها:

1 . النموذج التعاضدي: وهو نظام للإدارة الاجتماعية تسيطر فيه الدولة على قيادات التنظيمات الاجتماعية وتوجهها لتأييد السياسات الرسمية.

[1] ـ سعيد بن سعيد العلوي، عبد الباقي الهرماسي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص (791، 793)

2 . النموذج الكوربوتاري: هو نظام لتنظيم المصالح يتكون من عدد محدود من الفئات تعترف بها الدولة وتمنحها احتكارا في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معينة، وتتخذ أحد هذه الأشكال:

. تتكون من جماعات مستقلة نسبيا عن الدولة (النظم الديمقراطية).

. نظم تسلطية تخضع فيها الجماعات لتسلط الدولة.

3 . النموذج التعددي : وهو نظام لتمثيل المصالح يتكون من فئات غير محدودة لا تتدخل الدولة في الترخيص لها أو تمويلها أو السيطرة عليها [1] وفي نفس الوقت ليس لها القدرة على تمثيل المصالح المختلفة لفئاتها.

العلاقة التي تربط السلطة بالمواطن هي خليط ما بين النموذج التعاضدي والكوربوتاري (النظم التسلطية) التي تمثل السلطة الأبوية [*] التي لا تقبل أي شريك لها في السلطة، ولا تعترف بمبدأ المساءلة أو حتى الرقابة لأنها هي السلطة الحاكمة المالكة للدولة بكل مقدراتها خاصة إذا تعلق الأمر بمؤسسات المجتمع المدني التي ينظر اليها بعين الريبة فهي وإن كانت مجبرة على

---

[1] د. محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والدولة والآليات المفهوم.
www.mshwashl.20m/dirasat (04hotmail) 1/5/2014-5:30AM)

* . انظر:

Badie Betrand, Les deux etats: pouvoir et societe en occident et en terre d'islam, L'espace du politique-Paris, 1987.

السماح لهذه الكيانات بالتواجد داخل الساحة السياسية إلا أنها لن يُسمح لها بانتزاع القليل أو فسحة من السلطة ولهذا فهي تعمل جاهدة على مضايقتها وتضييق النطاق عليها بشتى الطرق، ففي مصر مثلا ولأجل تضييق عمل المنظمات وفرض قيود على نشاطاتها أقرت قوانين تعطي للسلطة التنفيذية سلطات واسعة تمكنها من فرض قبضتها والتدخل في عمل هذه المنظمات وعرقلتها وإيقافها[1].

ثالثا: العصبية والمجتمع المدني

تتكيف القبيلة مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعاطفية التي تفرضها الحداثة فهي قادرة على التعايش مع البيئات المختلفة للمدن والقرى والمناطق الداخلية، والقبيلة عموما تتحدد في ثلاث نقاط أساسية:

. توفر أساس العصبة.

. تعمل كمبدأ منظم يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال والاستبعاد المطلق من الجماعة.

---

[1] ـ للمزيد انظر:

منظمة العفو الدولية، مصر: مشروع القانون الجديد للمنظمات غير الحكومية يبقي على الجوهر القمعي للقانون القديم (رقم الوثيقة MDE 12/0715/2019)، 16 يوليو 2019

www.amnesty.org/ar (24/5/2021-2:50AM) .

. تمثل عقلية عامة تحكم كل أشكال العلاقة السياسية[1].

وبهذا تكون القبيلة قد نجحت في احتضان المتغيرات المرافقة للحداثة في حين عجزت الدولة عن التأقلم معها اضطرت إلى فرض طوق لحماية وجودها المهدد، فاحتكرت المجال العام على أمل التشديد للمحافظة على الذات وأمام هذا الوضع اضطر الفرد لأن يبحث عن وجوده بعيدا عن المحرمات والممنوعات التي خلقتها الدولة فلم يجد أمامه إلا جماعته الأولى تعوضه عن أي انتماء أخر، وتوفر له الحماية مقابل الولاء المطلق وهذا يتنافى بشكل كبير مع نشأة فكرة المجتمع المدني "... العصبة ببناءاتها التقليدية كالعشيرة والطائفة لا يبنى عليها مجتمع مدني يقوم على المبادرة ويتكئ على قطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية المختلفة المترابطة مصلحيا "[2] .

إن جوهر الممارسة القبلية يتجسد في ذوبان شخصية الفرد في القبيلة وارتكاز العلاقات بشكل عام على روابط الدم وفي هذه الحالة فإن نوعا من الاعتمادية المفرطة تنشأ لدى الفرد العربي الذي تتم تنشئته بلا استقلالية بحيث يعتمد في تفكيره وشعوره وسلوكه على مرجعية الجماعة خوفا من الخطأ وطلبا للأمان بحيث يعتبر الولاء القبلي الولاء الأساسي إلا أنه . أي الفرد . يعيش داخل إطار الدولة وهو ملزم بالولاء لها بحكم الانتماء . الجغرافي على الأقل، وهذا يخلق أزمة حين يجد الفرد نفسه في موقف حيرة وصراع عندما يكون

---

[1] ـ خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية (حالة الكويت)، ط1، دار الساقي، لبنان، 1996، ص 19.

[2] ـ صالح السنوسي، مصدر سبق ذكره، ص 54.

مطالبا بتبني نظامين مختلفين من القيم وهذا يكون سببا في تصدع البنية النفسية له بسبب التناقضات القيمية التي يتعرض لها ويقع فريسة الذهانات والانفصامات النفسية، وهذا يحدث على مستوى الجماعة والمجتمع، وتتصدع البنية الثقافية بسبب الصراع ما بين القيم المختلفة وهذا ما يسمى التصدع الثقافي والانهيارات الثقافية عند الفرد والجماعة على حد سواء .[1]

إن احتكار العصبة للسلطة الاجتماعية أثر على قيام منظمات فاعلة وقادرة على أداء وظائفها بالشكل الصحيح، فالولاء المطلق المبني على العصبية لا يتناسب بأي شكل مع فكرة المجتمع المدني المبني على الترابط المصلحي الذي يعتمد على المنفعة المتبادلة بين الأطراف على اختلاف ثقافتهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم القبلية، ولهذا فسيطرة عصبة واحدة على الدولة لا تحقق المراد من التجمع البشري لأنه في هذه الحالة تصبح الدولة غطاءً للتجمعات الاثنية والقبلية وتعمل على تحقيق مصالحها على حساب المصلحة العامة، ولهذا نلاحظ انتشار ثقافة رفض الأخر عوض ثقافة المشاركة نتيجة لاتساع الهوة بين المواطن والدولة من جهة والعصبيات من جهة أخرى .

رابعا: التحوّلات في طبيعة الطبقة الوسطى

تعرضت الطبقة الوسطى للتشويه بسبب التحديث السريع الذي خلق تغيرات واضحة في النسيج الثقافي والاجتماعي لهذه الفئة، فالتطوّرات السريعة التي

[1] - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 95.

رافقت هذه المشاريع غير المدروسة للدول العربية أثرت بشكل كبير على التركيبة السكانية لهذه الفئة بسبب الأوضاع والأزمات الاقتصادية والارتفاع الحاد في أسعار السلع والمحروقات كرفع الدعم عن العديد من السلع فمثلا عند تحرير سعر الصرف في مصر لوحظ انخفاضا ملحوظا في معدلات الانفاق العام مما كان سببا في خفض الاجور والمرتبات وارتفاع أسعار السلع والخدمات (زيادة أسعار الوقود، رفع أسعار تذاكر المترو ...) بسبب تراجع قيمة العملة المحلية الذي أثر بشكل كبير على الواردات المصرية، فبحسب تصريح لوزير التموين المصري أن مصر تستورد من 70 إلى 90 % من السلع الغذائية التي ازدادت تكلفتها هي والمواد الخام اللازمة للصناعة والمواد الوسيطة مما سبب ارتفاعا في أسعار السلع والأدوية المزمنة كالأنسولين وأدوية الضغط وغير ذلك [1] ناهيك عن زيادة الضرائب كل هذا كان سببا في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن .

هذه السياسات غير الحكيمة زادت من نسبة الفقر في مصر، ففي سنة 2015 أصبح هناك ما يقارب 1,5 مليون أسرة تحت خط الفقر بينما ارتفعت معدلات الفقر لأكثر من 40%، ولقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أن 5,2 من السكان يعانون من الفقر الشديد، أمّا محدودي الدخل المحسوبين على الطبقة الوسطى فوضعهم يزداد سوءا يوما بعد يوم ويتجهون للفقر.

1 ـ العدالة الاجتماعية في ظل الاصلاحات الاقتصادية، العدد الثاني، الملف الاقتصادي، القاهرة، مركز هردو، القاهرة، 2016، ص 7.

وحسب بيانات (كريدي سويس) سجلت الطبقة الوسطى أكبر تراجع على مستوى العالم منذ بداية الألفية وحتى 2015 وذلك بأكثر من 48% لينخفض عددها من 5.7 مليون عام 2000 إلى 2.9 عام 2007.

المغرب أيضا من الدول التي تقلصت فيها الطبقة الوسطى نتيجة للسياسات الاقتصادية التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطن، فالفجوة اتسعت بشكل كبير بين الطبقة العليا والطبقة الوسطى فمستوى المديونية الأسر سجلت ما يقارب 30% من الناتج الداخلي الإجمالي، ففي عام 2017 قسمت 64% من المديونية قروض عقارية، و36% قروض استهلاكية، أمّا الوزن السكاني لهذه الطبقة فقد كان 58% عام 2014 (20 مليون) تقلص للنصف حاليا .[1]

وإذا كانت السياسات الاقتصادية قد قلصت من مكونات هذه الطبقة فهناك عوامل ساهمت في تشويه قيمها فالتوسع الاستهلاكي والرعب الجماعي وانتشار القيم الاجنبية التي تبنتها بعض الفئات دون تمحيص نتيجة لانتشار التعليم الاجنبي غير المقنن في أغلب الدول العربية كان سببا لخلق نمط من الثقافة الهجين [2] وتشوية القيم التي كانت تعمل على حماية النسيج الثقافي لهذه

---

[1] -www.sasapost.com/middle.class. in. morocco – Egypt (20/12/2020 -4:00 PM)

[2] ـ انظر:

خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

الطبقة التي تعد أحد أهمّ المرتكزات التي تعمل على حماية المجتمع والمحافظة على توازنه، وهي الداعمة الأساسية لثقافة المشاركة التي تنادي بها منظمات المجتمع المدني، فهذه الطبقة هي الحاضنة لكل القيم والممارسات التي تدعم وجود مجتمع مدني قادر على أداء وظائفه بكفاءة في بيئة متوازنة ثقافيا اجتماعيا وسياسيا .

خامسا: ضعف البنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني

هناك عدة صعوبات تتعلق ببنية مؤسسات المجتمع المدني نفسها لأنها لم تستطع ان تكسب ثقة العامة نظرا لعوامل تتعلق ببنيتها أو المنتسبين اليها، ففي أحيان كثيرة يُنظر اليها بشيء من الريبة نظرا لارتباطها بمؤسسات أو بأهداف قد لا يراها المواطن العربي لصيقة به هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك قيود تفرضها الدولة أمام هذه المنظمات وتحد من فعاليتها وقدرتها على العمل.

وسنحاول تحليل بعض المعوقات.

أولا: حريّة تأسيس الجمعيات.

تتسم العلاقة بين الدولة العربية ومنظمات المجتمع المدني بالغموض فالقاعدة العامة التي تربط بينهما هي عدم الثقة، فهذه التنظيمات والمؤسسات هي مجرد منح من السلطة ومن حق المانح أن يمنح عطاياه أو يسحبها متى يشاء، ولهذا نلاحظ أنه غالبا ما تُجابه طلبات تأسيس الجمعيات بالرفض من قبل السلطات العربية وذلك لغياب الاجراءات الواضحة لاستئناف المقررات

التنفيذية أو لطلب مراجعة قضائية إضافة إلى أن البنود التي تنظم تسجيل هذه المنظمات وتنظيمها غامضة وفضفاضة مما يجعلها عرضة للتأويلات والتفسيرات الخاطئة، وهذا يجعلنا نتساءل إذا ما كانت الدولة تضيق الخناق على مجمل هذه التنظيمات، وهل هناك سند قانوني يحمي عمل هذه المنظمات ويؤمن لها الحماية والرعاية عند ممارستها لاختصاصاتها ؟

لو نظرنا لبعض الدساتير العربية فسنلاحظ أن هناك تباين كبير في الوضع القانوني لهذه المؤسسات بين مختلف الدول العربية، ففي حين أجاز البعض حق تشكيل هذه المنظمات دون الانتقاص من صفتها القانونية نظريا، نجد أن هناك دساتير أخرى أعطت هذا الحق ولكن بشكل مقيد وبسيطرة مطلقة من السلطة التنفيذية كما هو الحال في المغرب حيث يُنظم قانون الحريات العامة إنشاء الجمعيات والمنظمات الأهلية ويضمن لها الدستور حريّة التجمع إلا أن جميع هذه المنظمات مقيدة بموافقة وزارة الداخلية حتى تتمكن من التسجيل والعمل، أمّا مصر فعلى الرغم من أنها أعطت الحق لإنشاء هذا النوع من المؤسسات منذ دستور 1923 إلا أن قانون رقم 84 لعام 2002 مثلا وغيره من القوانين كقانون 2017 الخاص بمنظمات المجتمع المدني وأخيرا قانون 2019 الذي اعتبره الكثيرون أداة لجعل هذه المؤسسات رهينة لدى السلطة التنفيذية وعرضة للابتزاز من قبل النظام، وفي المقابل هناك دول أخرى لم تكن تسمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات بأي شكل من الأشكال، ففي المملكة العربية السعودية مثلا أقر مجلس الوزراء السعودي ولأول مرة في تشرين الثاني 2015 قانونا يؤسس لإطار تشريعي خاص بتأسيس وإدارة ومراقبة منظمات المجتمع

المدني، أمّا عمليا فعمل هذه المؤسسات مرهون بالسلطة التنفيذية وحسب شروطها وحدودها المرسومة فهي غالبا ما تشترط عدم ممارسة العمل السياسي على الرغم من أنها لم تحدد ولم تضع إطارا عاما يوضح ماهية المجال السياسي وما هي حدوده، ولهذا تعاني معظم المنظمات التي تعمل في المجال الإنساني من هذا التداخل بين ما يمكن أن يكون إنسانيا وفي ذات الوقت لا يكون سياسيا !![1] .

ثانيا: التمويـل.

يُعتبر من أهمّ الصعوبات التي قد تُعيق عمل هذه المنظمات وأخطرها لأنها مسألة تمس سيادة الدولة بشكل مباشر إلا أن مسألة التمويل [*] تُعتبر مهمة لبقاء المنظمة واستمرار عملها وتطوير مستوى خدماتها لبناء قاعدة شعبية مساندة لها، ومصادر التمويل متعددة نذكر منها:

. التبرعات المحلية:

يتم الحصول عليه من المانحين والمتبرعين سواء كانوا أشخاصا أو مؤسسات الا أن هذه التبرعات ترتبط بثقة المانحين ومجال عمل المنظمة لأن هناك مجالات تلقى تعاطفا أكبر من غيرها.

---

[1] -Mervet Rishmawi، Tim Morys. Over view of civil society in the arab world, Praxis paper N''20, INTRAC p 32.

https//www.intrac.org/resources/praxis-paper-20-overview-civil-society-arab-world. (12/3/2020-5:30)

. التمويل الذاتي:

وهي إيرادات الأنشطة والمشاريع الإنتاجية المدرة للدخل كرسوم العضوية والاشتراكات والتبرعات والهبات، وكذلك إيرادات الخدمات التي تقدمها للمنتفعين (إدارة رياض الأطفال، المدارس العيادات، مراكز التأهيل ....).

ويعتبر التمويل الذاتي المصدر الرئيسي الذي يجب على كل منظمة تنميته واستثماره لأنه يحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلالية للمنظمة ويدعم ثقة المجتمع بالمنظمة.

. القروض:

بدأ استخدام القروض كأحد مصادر التمويل وذلك نتيجة لتحويل بعض المؤسسات المانحة من سياسة التبرع إلى سياسة الإقراض وعلى الرغم مما للقروض من فوائد في تبسيط وتنمية الاقتصاد المحلي الا أنها قد تشكل خطرا على المؤسسة وذلك للأسباب الآتية:

. فرض أجندات أجنبية تخدم أهداف سياسية للدول المانحة.

. التسييس العالي لبرامج ومشاريع الدول المانحة حيث يتم الربط بين تمويلها لهذه المؤسسات وتأييدها لبعض القضايا السياسية مثل مشروع البنك الدولي، برنامج دعم المؤسسات الأهلية في الشرق الأوسط [1].

*ـ يعتبر التمويل من أكثر الوسائل التي قد تمس سيادة الدولة فعادة ما يتم استخدام المساعدات والمعونات للتجسس أو جمع البيانات وأحيانا للتدخل بشكل غير مباشر في الشؤون الداخلية

ولهذا تحاول معظم المؤسسات التجنب والابتعاد عن التمويل الخارجي لأنه غالبا ما يكون مشروطا [*]، ومن ناحية أخرى لا تستطيع هذه المنظمات جمع التمويل من خلال أنشطتها وذلك لأسباب عدة لعل أهمها أنها تعتمد بشكل كبير على التبرعات (المساجد، الكنائس، الزكاة الصدقات ...) وحتى المنظمات القائمة على العضوية تعاني من نفس النقص الحاد إذ أن منتسبيها غالبا ما يترددون في دفع اشتراكاتهم، في حين أن هناك منظمات أخرى تعتمد كلية على التمويل الحكومي مما يقلل من مصداقيتها خاصة إذا كان مجال عملها إنسانيا[1]

. ثالثا: معوقات إدارية.

تعاني أغلب مؤسسات المجتمع المدني من الجمود وتفتقر للتجديد أي تجديد النخب القائمة على إدارة المؤسسة، فالقائد الميداني يسيطر على صنع

للدول، وللمزيد انظر:

www.Revfacts.blogpot.com.blog-post-27 (15/9/2020 -4;00PM)

[1] ـ خالد جاسم الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط 2012، 2013، ص (86 -92)

*ـ تلزم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات التي تقدم لها الدعم بالتوقيع على تعهد يتعلق بتمويل الإرهاب تقضي بألا يقوم المتلقي بتزويد أي فرد أو كيان يدعم نشاطا إرهابيا أو يخطط له أو يرعاه أو يشترك فيه بالمواد والموارد، وما يثير الشبهات في هذا النوع من الدعم هو مفهوم الإرهاب ومدى ارتباطه بالسياسة الخارجية للدولة الداعمة.

[1] ـ الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، المجتمع المدني في العالم العربي: التطوّر، الإطار القانوني والأدوار، 2013.

http://www.USAID.gov (15/9/2020-3: 00PM) .

السياسات ويستعين بأقاربه وأصدقائه وعدم إتاحة الفرصة للقيادات الشابة للعمل والتطوير وهذا يُمكن تسميته "شخصنة المنظمات الأهلية "، كما تعاني من غياب آليات البناء الديمقراطي والاعتماد بشكل كلي على العمل العشوائي والفردي مع نقص الخبرة في إدارة مثل هذه المؤسسات ناهيك عن ما يُمكن تسميته ضعف تقني في مجال إدارة الحوار مع الحكومات والشركاء خاصة مسائل التفاوض .[1]

نستطيع القول، أن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية محكوم عليها بالفشل مسبقا وذلك نتيجة لأسباب نحصرها في:

. عدم وجود امتداد تاريخي وفكري لهذا المفهوم في الفكر العربي مما يجعله دخيلا ومستوردا ولا يتناسب مع القيم والمعتقدات السائدة ناهيك عن إن التحوّلات التي رافقت تطوّره في الفكر الغربي طورت فكريا من بيئته الثقافية مما جعل هذه المنظمات تمثل حاجة ملحة للحياة اليومية وهذا ما نفتقده بشدة.

. لا تزال السلطة العربية غير قادرة على استيعاب فكرة المشاركة خاصة من جهات أو مؤسسات غير رسمية، ولهذا نلاحظ أنها تضع العوائق القانونية والادارية أمام تسجيل هذه المنظمات وتعمل بشكل مباشر أو غير مباشر لعرقلة عملها وإلهائها بقضايا شكلية عوض الاهتمام بالقضايا الجوهرية.

[1] ـ خالد جاسم الحوسني، مصدر سبق ذكره، ص (66 - 67).

. تعمل أغلب منظمات المجتمع المدني بشكل أو بأخر داخل نطاق العمل الإنساني، وهذا ما يجعل منها فريسة سهلة للسلطة خاصة إذا كانت هذه المواضيع تمس قضايا الرأي العام أو انتهاكات حقوق الإنسان والتي تتداخل بشكل كبير مع القضايا السياسية.

. يعتبر التمويل من أهمّ المعوقات التي تحد من عمل هذه المؤسسات فإذا كان حكوميا جعلها فريسة للتدخل السلطة الحاكمة مما يفقدها مصداقيتها في معالجة القضايا التي تمس الحياة اليومية للمواطن العربي أمّا إذا كان التمويل خارجيا فيدخلها في متاهة الخيانة والمساس بسيادة الدولة.

. على الرغم من قدم وجود هذه المؤسسات في بعض الدول العربية الا أنها في الحقيقة لا تزال غريبة ودخيلة عن التربة الثقافية العربية التي لا تشجع قيما كالتسامح وقبول الأخر، وهذا دليل على أننا بحاجة ماسة لثورة ثقافية تغير وتطوّر من بعض قيمنا لعلنا نستطيع تطوير بعض الجوانب الثقافية والفكرية في المجتمع بما يتماشى مع متطلبات العصر الحالي.

. على الرغم من كل المعوقات التي ذكرناها والتي تعيشها منظمات المجتمع المدني الا أن هناك بعض المنظمات ذات الطبيعة الخدمية والتي تعمل في مجالات إنسانية كمحاربة الفقر والأمية والعنف ضد النساء والأطفال ... استطاعت أن تقدم خدمات جمة للمواطن بشكل كبير نذكر منها جمعية رسالة في مصر وجمعية كفى في لبنان وغيرها .....

الخـــاتمة

هناك العديد من العراقيل التي تمنع بناء مجتمع مدني قادر على المساهمة في التنمية والتطوير فغياب ثقافة داعمة لهذا النمط من التفكير مع وجود سلطة استبدادية ذات طابع أبوي ترفض كل مشاركة بل وتعتبرها خيانة لها إضافة إلى عدم وجود اتفاق قيمي شعبي على قبولها كوسيط بين الجانب الرسمي وغير الرسمي من المجتمع نظرا لعدم وجود ثقافة ووعي بأهمّية هذا البناء يجعلها عرضة لتحكم وتدخل السلطة مما يساهم في إضعافها.

إن عدم الخبرة التي تتسم بها بعض هذه المنظمات تجعل منها مقرات فارغة من كل مضامين الحياة ومشروعا فاشلا بلا منازع، فنقص الامكانيات وعدم القدرة على تأدية العمل بشكل احترافي هما من أهمّ الأسباب التي تجعل منها لقمة سائغة للسلطة المتوحشة، فالخبرة التي لا تمتلكها أغلب هذه المنظمات هي أهمّ عائق لعملها واستمرارها.

وعلى الرغم من ذلك لا نستطيع القول بأنها غير فاعلة أو أنها لم تقم بعملها كما يجب وإنما حقيقة هي لا تستطيع أن تكون وسيطا ما بين دولة رافضة لها ومواطن متخوف منها، فهي ما بين الرفض القاطع لوجودها كشريكة سياسية وما بين الخوف والتوجس من أهدافها أو تمويلها وأحيانا وجودها، وما بين ضعفها الداخلي وعدم قدرتها على الثبات فوق أرضية لم تُخلق لها ولا تتناسب مع أبسط أهدافها أو حتى قيمها، وهذا يجعلها بشكل فعلي مشلولة بالكامل وعبارة عن كوادر لا جدوى منها اللهم سوى بعض الخطب والمواعظ

التي قد نسمعها بين الحين والأخر أو بعض الحملات التطوعية الصورية التي لا تفي بغرضها، وأحيانا كثيرة قد تترافق بعض الأسماء ببعض قضايا الفساد مما يجعلها عرضة وفريسة سهلة للسلطة .

هذه هي الصورة الواقعية لمنظمات المجتمع المدني العربي ولم تخرج منها الا بعض التنظيمات التي حاولت ولا تزال تحاول إثبات فكرة الوسيط بين المواطن والسلطة وكل ما نتمناه لها هو النجاح والتوفيق.

قائمة المراجع:

- **كتب باللغة العربية:**

1) أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000.

2) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية (الفلسفة الحديثة)، ترجمة: محمد فتحي الشنيطي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012.

3) جون أرنيبرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة: حسن ناظم، علي حاكم صالح معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.

4) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

5) ـــــ، صراع القبيلة والديمقراطية (حالة الكويت)، ط1، دار الساقي، لبنان، 1996.

6) ستيفن م. دبليو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ج2، مكتبة مدبولي، القاهرة 2008.

7) سعيد بن سعيد العلوي، عبد الباقي الهرماسي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

8) صالح السنوسي، إشكالية المجتمع العربي "العصبة والسلطة"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2012

9) صموئيل هنتغتون، الموجة الثالثة والتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، دار الصباح، الكويت 1993.

10) عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

11) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2009.

12) غازي الصوراني، تطوّر مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني، مركز دراسات الغد العربي، غزة، 2004.

13) نيرا تشاندهوك، أوهام المجتمع المدني، ترجمة: عبد المجيد عبد العاطي، ط1، المحروسة للنشر، القاهرة، 2009.

14) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط2، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

- **كتب باللغة الفرنسية:**

1-Badie Betrand, Les deux etats : pouvoir et societe en occident et en terre d'islam, L'espace du politique, paris, 1987

2- Le Robert Mini langue francaise et noms propres, (Italie, ,1996).

- **مقـــــالات:**

1) آمال وشنان، جلال خشيب، الدولة والمجتمع المدني حدود التأثير والتأثر (دراسة في التطوّر الفكري والتبلور النظري لظاهرة المجتمع المدني)، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، تركيا، 13 يوليو 2016.

2) بوحنية قوي، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد، ملتقى وطني حول التحوّلات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر،16 . 17 ديسمبر 2008).

3) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان، العراق، 2013.

4) منال لطفي، دنيا شحاته، الطبقة الوسطى والدولة في مصر، السنة الأولى،

أحوال مصرية، القاهرة 1998.

رسائـــــل غير منشورة.

1) بياض محي الدين، المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2011. 2012.

2) خالد جاسم الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة – جمعيات النفع العام – دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، 2013.

3) خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في شمال إفريقيا 1990 .2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

4) منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، 2010.

5) نادية بونوة، دور المجتمع المدني وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر،2009، 2010.

• **تقـــــــارير**

منظمة العفو الدولية، مصر: مشروع القانون الجديد للمنظمات غير الحكومية يبقي على الجوهر القمعي للقانون القديم (رقم الوثيقة MDE) 12/0715/ 2019، 16 يوليو 2019.

• **مواقع على الإنترنيت:**

www.amnesty.org/ar (24/5/2021 -2:50AM).

. ماجدة شاكر مهدي، الدولة والمجتمع المدني، ع96، (جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب).

http://www.lasj.net/iasj?fullex&alt:4124(13/05/2014 - 5:00PM)

. محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والدولة ودلالات المفهوم.

www.mshwashl.20m/dirasat .04ho(1/5/2014-5:30AM)

. الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، المجتمع المدني في العالم العربي: التطوّر، الإطار القانوني والأدوار 2013.

http://www.USAID.gov(15/9/2020 -3:00PM)

-Mervet Rishmawi، Tim Morys. Over view of civil society in the arab world Praxis Paper N°20, INTRAC.

- www.intrac.org/resources/praxis-paper-20-overview-civil-society-arab-world(12/3/2020 -5:30)

- www. sasapost .com / middle.class.in. morocco – egypt 20/12/2020 -4:00 PM).

- www. Revfact –blogpost.com.post .27 (15/9/2020 - 4:00PM).